مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: تصدع الانتماء الوطني بعد أحداث (الربيع العربي) وأثره على الاستقرار الإقليمي
اسم الكاتب: م.د. مهند عبد رشيد الجنابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7707
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i6.67

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

تصدّع الانتماء الوطني بعد أحداث (الربيع العربي) وأثره على الاستقرار الإقليمي

The rupture of national belonging after the events of the (Arab Spring) and its impact on regional stability

Muhannad Abd Rashid [a]
[a] Cihan University-Erbil

م.د. مهند عبد رشيد الجنابي [a] *
[a] جامعة جيهان / أربيل

Article info.

Article history:
- Received 13 Apr. 2016
- Accepted 22 Apr. 2016
- Available online 30 June. 2016

Keywords:
- National affiliation
- The events of the Arab Spring
- Regional stability
- Arab region
- Arabic systems
- - Dictatorship

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The Arab region witnessed popular protest movements starting in late 2010 and early 2011, beginning in Tunisia and spreading to Egypt, Libya, Syria, Yemen, Iraq, Bahrain, and other countries. These movements became commonly known as the "Arab Spring" in political literature, media, and other domains. They had a significant and influential impact on the stability of the regimes that were challenged. Heads of states were ousted, and radical reforms were initiated in party structures, public freedoms, and power transitions.

However, these movements also contributed to the occurrence of internal turmoil in many countries, leading to the erosion of state institutions from within. This has become a prominent characteristic of the Arab Spring, as seen in Syria, Libya, Yemen, and Iraq.

*Corresponding Author: Muhannad Abd Rashid ,E-Mail: Moh.rasheed@yahoo.com
Tel:009647700010037 , Affiliation: Cihan University-Erbil

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 13/ نيسان/2016
- القبول : 22/ نيسان /2016
- النشر المباشر: 30/حزيران /2016

الكلمات المفتاحية :
- الانتماء الوطني
- أحداث الربيع العربي
- الاستقرار الإقليمي
- المنطقة العربية
- النظم العربية
- الديكتاتورية

الخلاصة : شهدت المنطقة العربية منذ اواخر عام 2010 واوائل عام 2011 حركات احتجاجية جماهيرية انطلقت في تونس وصولاً الى مصر وليبيا وسوريا واليمن والعراق والبحرين وغيرها من البلدان اصطلح على تسميتها في الادبيات السياسية والاعلامية وغيرها بـ (الربيع العربي)، وكان لهذه الحركات اثراً بالغاً ومؤثراً في استقرار الانظمة التي خرجت ضدها، إذ خلعت رؤساء واسهمت في اجراء اصلاحات جذرية في البنى الحزبية والحريات العامة وتداول السلطة، الا انها اسهمت ايضاً في وقوع الكثير من البلدان في دوامة صراح داخلي ادى الى تآكل الدولة من الداخل حتى صار هذا الامر هو الصفة البارزة لـ (الربيع العربي) كما الحال في سوريا وليبيا واليمن والعراق.

المقدمة:

شهدت المنطقة العربية منذ اواخر عام 2010 واوائل عام 2011 حركات احتجاجية جماهيرية انطلقت في تونس وصولاً الى مصر وليبيا وسوريا واليمن والعراق والبحرين وغيرها من البلدان اصطلح على تسميتها في الادبيات السياسية والاعلامية وغيرها بـ (الربيع العربي)، وكان لهذه الحركات اثراً بالغاً ومؤثراً في استقرار الانظمة التي خرجت ضدها، إذ خلعت رؤساء واسهمت في اجراء اصلاحات جذرية في البنى الحزبية والحريات العامة وتداول السلطة، الا انها اسهمت ايضاً في وقوع الكثير من البلدان في دوامة صراح داخلي ادى الى تآكل الدولة من الداخل حتى صار هذا الامر هو الصفة البارزة لـ (الربيع العربي) كما الحال في سوريا وليبيا واليمن والعراق.

اهمية الدراسة: تنبع اهمية الدراسة من انها تسلط الضوء على ما افضى اليه (الربيع العربي) من آثار كبرى على حالة الانتماء داخل الدولة القطرية، وما الذي ترتب على ذلك من ان اسقاط الانظمة الاستبدادية لم يكن حالة نهائية في التحول الديمقراطي، بل كان ذلك مرحلة جديدة من مراحل بناء الدولة على اسس لم تكن في حسبان القوى المحلية والاقليمية والدولية، وبالتالي من المحتمل ان تكون الدراسة قد نوهت الى امور لابد من ان لا تغفل صانع القرار العربي او ان تسهم في استيعاب الواقع الحالي للانتماء الوطني سعياً لتعزيزه والوقوف بوجه تصدعه وترميمه عبر سياسات منتخبة من قبل صناع القرار.

اشكالية الدراسة: يثير موضوع الدراسة اشكالية تتبادر الى ذهن الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات الدولية تتجسد في ان الانتماء الوطني بات لدى فئات واسعة من الشعوب العربية حالة ثانوية تعلوا عليها انتماءات اصبحت هي الاساس الذي يتحرك في ضوءه ويدافع عنه المواطن العربي، وان هذه الحالة تمثل تهديداً خطيراً لاستقلال الدول واستقرارها فضلاً عن وجودها، وعلى هذا الاساس نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي الاسباب التي افضت الى تصدع الانتماء الوطني؟.
- هل ان هنالك اسباب نابعة من الداخل ام انها اسباب ضاغطة من الخارج؟.
- كيف تعاملت النظم العربية مع حالة الانتماء وما هي الاسس التي بُنيت عليها الدولة العربية؟.
- ما هي الآثار التي ترتبت على حالة التصدع في الانتماء الوطني؟ وما تداعيات هذه الحالة على الاستقرار الاقليمي؟

فرضية الدراسة: تتبنى فرضية الدراسة على اساس ان الدولة العربية قد واجهت منذ نشأتها اسساً حقيقية لتفكك مجتمعاتها وان هذه الاسس نمت وتطورت مع مرور عمر هذه الدول من خلال السياسات العامة التي اديرت في ضوءها هذه الدول وصولاً الى حالة الانفجار التي تجسدت في (الربيع العربي) والتي افضت الى انشطار بعض الدول – اجتماعياً في اقل تقدير – الى انتماءات شتى صارت تهدد وجودها واستقرارها الاقليمي.

منهجية الدراسة: من اجل تحقيق حالة الترابط الفكري والمنهجي بين مفردات هذه الدراسة فقد عمدنا الى اعتماد المنهج التاريخي للبحث في مرحلة نشأة الدولة العربية، ثم انتقلنا الى الاعتماد على المنهج الوصفي

لتوصيف الحالة العربية الراهنة وصولاً الى توصيف الانتماء الوطني، وبعد ذلك انتقلنا الى المنهج التحليلي لربط الاسباب بالمسببات والبحث في المخرجات التي افضت اليها حالة التصدع في الانتماء الوطني وانعكاساتها على الاستقرار الاقليمي.

هيكلية الدراسة: اعتمد الباحث على تقسيم البحث لثلاثة مباحث، تناول الاول مدخلاً مفاهيمياً للتعرف على مفهومي التصدع والانتماء لغوياً واصطلاحياً، وتناول المبحث الثاني مدخلات التصدع في الانتماء الوطني وقسم الى ثلاثة مطالب، فيما ذهب المبحث الثالث لدراسة مخرجات التصدع في الانتماء الوطني وقسم ايضاً الى ثلاثة مطالب، وخرجنا اخيراً بخاتمة تلخص النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث.

المبحث الاول

مدخل مفاهيمي

المطلب الاول: مفهوم التصدّع.

1. المعنى اللغوي:[1]

(صَدَعَ) النبات الارض – صَدعاً: شقتها وظهر منها. والزجاج ونحوه: كسره. والمسافر الفلاة: قطعها. والقوم: فرقهم. والامر وبه: بيّنه وجهر به، وفي التنزيل العزيز **(فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)**[2].

وصُدِعَ: اصابة الصداع، فهو مصدوع. وصَدّعهَ تصديعاً وتصداعاً: بالغ في صدعه وسبب له الصداع، وصُدّع: تشقق، ويقال تصدّعت الارض بالنبات: تشققت والقوم: تفرقوا. وانصدع: انشق والصُّبحُ: أسفر. والتصدّع في الجيولوجيا: تكسّر الصخور بقوة.

والصَّدع: الشق في الشيء الصلب وفي التنزيل العزيز **(وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ)**[3] والصدعة: النصف من الشيئ المشقوق نصفين. والفرقة الماشية صدع، والصديع: المصدوع والنصف من الشيئ المشقوق نصفين.

2. المعنى الاصطلاحي:

يقصد بالتصدّع اصطلاحاً في الدراسات السياسية، بروز حواجز اجتماعية – سياسية تجزئ المجتمع وتقسمه الى معسكرات مختلفة يظهر بينها التوتر[4]، ويعبر التصدع عن التنافر والخلافات بين المجموعات المختلفة في المجتمع بما يمس بشكل مباشر وجود الدولة وامنها القومي، وتنشأ التصدعات السياسية في المجتمعات المتعددة والمتجانسة اجتماعياً والمتقاطعة.[5]

ويشير التصدع إلى الدور الذي تؤديه الانقسامات الاجتماعية في تحديد التوجهات السياسية لدى الأفراد ولدى الأحزاب السياسية في المحصلة، وهو نمط الانقسام الاجتماعي الذي يحدد الخطوط الأساسية للصراع في المجتمع، ويولد قيما ثقافية لدى المجموعات الاجتماعية على أساس الوعي الذاتي بهوية جماعية خاصة، تعمل على تعبئة الوعي بها على أساس مجموعة من الفواعل التنظيمية والمؤسسية، مثل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية التي تعمل على التمثيل والتعبير عن المطالب الاجتماعية المتعلقة بهوية مجموعات معينة.

---

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص 510.

(2) القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية (94).

(3) القرآن الكريم، سورة الطارق، الآية (12).

(4) حانا ادان وجنان دانيال، ان نكون مواطنين في اسرائيل، (الناصرة: دار النهضة للطباعة والنشر، 2003)، ص 248.

(5) مركز الامارات للدراسات والبحوث، العولمة واثرها على المجتمع والدولة، سلسلة دراسات عالمية، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث)، 2002، ص 34.

المطلب الثاني: مفهوم الانتماء.

1. المعنى اللغوي:

انتمى اليه او الى الشيء: انتسب اليه، انتمى الطائر: ارتفع في الجو، انتمى الى الجبل: صعد اليه، انتمى: عرف بإنتماءه الى قبيلة كذا.[1]

واصل الانتماء في اللغة العربية (نمى الشيء) ويقال نميته الى ابيه أي نسبته اليه، وانماه الى جده أي رفع نسبة إليه، وانتمى فلان اذا ارتفع اليه في النسب، ويقال: نميت الحديث اي رفعته وأبلغته، ونميت الشيء على الشيء: رفعته عليه، وكل شيء رفعته فقد نميته.[2]

2. **المعنى الاصطلاحي:** يفهم الانتماء بأنه (حاجة نفسية طبيعية لدى الفرد، شأنها شأن غيرها من الحاجات النفسية الطبيعية التي لا تتحقق تلقائياً، كما انها لا تتخذ نمطاً سلوكياً واحداً للتعبير عن نفسها، انما تتعدد تلك الانماط اتساعاً وضيقاً، تنافراً وتكاملاً.[3]

ويعني الانتماء كذلك الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه بإعتباره عضواً مقبولاً وله شرف الانتساب اليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان جماعة أو مذهب أو وطن، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي اليه.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء مابين كونه اتجاهاً وشعوراً واحساساً أو كونه حاجة أساسية نفسية لكون الحاجة هي شعور الكائن الحي بالافتقاد لشيء معين، سواء كان المفتقد فسيولوجياً داخلياً أو سيكولوجياً اجتماعياً كالحاجة الى الانتماء والسيطرة والانجاز، أو كونه دافعاً أو ميلاً، إلا أنها جميعاً تؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء، ذلك الذي يبدأ مع الانسان منذ لحظة الميلاد صغيراً بهدف اشباع حاجته الضرورية، وينمو هذا الانتماء بنمو ونضج الفرد الى ان يصبح انتماء للمجتمع الكبير الذي عليه ان يشبع حاجات افراده، ولا يمكن ان يتحقق للانسان الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصداقة إلا من خلال الجماعة، فالسلوك الانساني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي، اضافة الى ان الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها ان يظهر فيها مهاراته وقدراته علاوة على ان شعور الفرد بالرضا الذي يستمد من انتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب بدوره بوصفه عضواً من اعضائها، ومن هذا المدخل يعتبر الانتماء الوطني من أهم القيم التي يجب ان يحرص المجتمع بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية كافة على غرسها في نفوس أبنائه، لما يترتب عليها من سلوكيات مرغوبة يجب ان يسلكها الفرد من صغره حتى كبره، وفقدانه يشكل خطراً يهدد حياة أي مجتمع وينشر الأنانية والسلبية بين أفراده، وفي المقابل يؤدي الانتماء الى التعاون مع الغير والوفاء للوطن والتضحية من أجله.[4]

---

[1] مجمع اللغة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 124.

[2] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: محمد بدر الحسيني، المجلد العاشر، (بيروت: دار المعارف، 2002)، ص 363.

[3] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية (العروبة والاسلام والغرب)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 7.

[4] علي وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 282، اب 2002، ص 96.

ويحدد مفهوم الانتماء ابعاداً متعددة يمكن ابراز أهمها وفقاً للآتي:[1]

1. الهوية: اذ تجسد دليل وجود الفرد وتبرز سلوكيات الافراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي الانتماء.
2. الروح الجماعية: اذ تتجسد في الميل نحو الجماعة، ويعبر عنها بتوحد الافراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون اليها، مما يسهم في تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل.
3. الولاء: وهو جوهر الالتزام، اذ يدعم الهوية الذاتية ويقوي الروح الجماعية ويركز على المسايرة، ويدعو الى تأييد الفرد لجماعته ويؤشر مدى الانتماء اليها، ومع انه الاساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسؤولة عن الاهتمام بكل حاجات اعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية الكلية.

وتعبر الأبعاد انفاً عن شروط نشوء الانتماء الوطني، اذ يمكن استخلاص جوهر الانتماء الذي ينبني اساساً على شقين اثنين هما (الحقوق والواجبات).

وبينما تعبر الحقوق عن توفير الوطن للحاجات الاساسية التي يمكن للمواطن فيها ان يعيش عيشة كريمة حرة آمنة مستقرة، تعبر الواجبات عن الالتزامات التي يتوجب على المواطن تقديمها مقابل الحقوق، ويمثل هذا التفاعل الايجابي بين الحقوق والواجبات شرطاً اساسياً لنشوء المواطنة التي تمثل رافداً معنوياً اساسياً للأمن الوطني.

المبحث الثاني

تصدع الانتماء الوطني: المدخلات

ان الواقع الحالي لحالة الانتماء الوطني في المنطقة العربية، والذي يعبّر عن اكثر حالات ضعفه، هو ليس وليد اليوم، بل انه يعود الى مراحل وعقود سابقة اسهمت بتراكمها الى ما نشهده اليوم من حالة التصدع القائمة، كما ان هذه المراحل هي متصلة ببعضها البعض وتكاد تكون احداهما سببا للأخرى وصولاً الى ما احدثته من تصدعاً خطيراً في الانتماء الوطني.

فالواضح هو أن الدولة القطرية العربية تعيش مشكلات عدة، إن لم تكن أزمات طاحنة، وتمثّل المرحلة الحالية اسوأ مراحل قيامها وأخطرها، فما هي هذه الأزمات، وما هي الأسس التي أفضت الى حالة التصدّع الحالي في الإنتماء الوطني؟ ان الإجابة على هذا السؤال تجعلنا امام البحث عن حقيقة المدخلات الأساسية التي تسببت بهذا الواقع، وان المتابع والمتفحّص لمرحلة نشوء وتطور الدولة القطرية العربية يجد انه امام ثلاثة مراحل مهمة كانت جوهر ما وصل اليه الواقع العربي اليوم، ويمكن تصنيف هذه المدخلات الى مدخلات جذرية تعود الى مرحلة تأسيس الدولة القطرية نفسها وأخرى قريبة ولدت من البرامج السياسية

[1] المصدر نفسه، ص 99.

والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي مورست من خلال الحكومات، واخيرة مباشرة تمثّلت في انطلاق شرارة ما يسمّى بـ (الربيع العربي) وعلى النحو التالي.

المطلب الأول: المدخلات الجذرية (مرحلة تأسيس الدولة القطرية).

نشأ النظام العربي في الأصل مؤسساً على واقع الدولة القطرية. فقد تكونت جامعة الدول العربية في عام 1945 من سبع دول عربية مستقلة، وأوجد ميثاقها نماذج للتفاعل بينها لا تتجاوز هذا الواقع القطري وإن لم تحل دون تخطيه لمن شاء، واستمرت هذه الصيغة مع توالي استقلال البلدان العربية وانضمامها للجامعة. وقد كانت واقعة الاستقلال القطري بحد ذاتها نقطة انطلاق لتكريس واقع الدولة القطرية بحكم مصالح النخب الحاكمة وسعيها إلى ترسيخ أوضاعها استناداً إلى شرعيات وطنية، وتغذية النوازع الوطنية القطرية أحياناً على حساب القومية.[1]

وقد تعامل الفكر القومي العربي مع هذه الظاهرة، على الأقل وفق بعض تياراته الأصيلة، تعاملاً سليماً يجمع بين الواقعية والمثالية، فقد اعترف بالواقع القطري وإن لم ير فيه عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية. ومع ذلك ينبغي التسليم بأن الرؤية الشائعة في الكتابات والتحليلات والملتقيات الفكرية ذات الوجه القومي العربي كانت رؤية استنكار للدولة القطرية، وتحميلها مسؤولية إعاقة العمل الوحدوي، وإن بدأت هذه الرؤية تخف بعد انتهاء الحرب الباردة في العقد الاخير من القرن الماضي بعد أن فرضت تطورات قطرية وعربية وعالمية مزيداً من المناعة للدولة القطرية. فعلى الصعيد القطري، كان كل يوم يمر يمثل ترسيخاً للمصالح التي تبلورت عن مؤسسة الدولة القطرية. وعلى الصعيد العربي، أسهم تعثر مسيرة الوحدة العربية في تقديم حجة للقائلين بأن بناء النظام العربي على أساس الدولة القطرية مسألة دائمة وليست انتقالية. وعلى الصعيد العالمي، لم يعد ثمة شك في أن القوى المتحكمة في النظام العالمي، لا يلائم مصالحها أن ينتقل النظام العربي باتجاه حالة وحدوية. ومن ثم سعت هذه القوى، وما زالت، بشتى الوسائل، إلى تكريس الوضع الراهن في النظام العربي، إن لم يكن زيادة تفكيكه.[2]

يضم العالم العربي اثنتين وعشرين دولة قطرية، اصبحت بعد استقلالها خلال منتصف القرن الماضي دولاً وطنية ذات سيادة، وانضمت الى النظام الاقليمي العربي المتجسد بجامعة الدول العربية ومن ثم النظام الدولي بانضمامهم الى منظمة الامم المتحدة، بعض هذه الكيانات القطرية وجد تاريخيًا بحدوده كما هي عليه اليوم، وكان فيه سلطات سياسية مركزية، إما في شكل "دول" أو إرهاصات لدول. وبعضها الآخر اكتسب وجوده الجغرافي السياسي القانوني الحالي بفعل الإرادة الاستعمارية. وهذه الأخيرة بالذات، لا تعني أن الكيان الجغرافي – السياسي – القانوني متطابق بالضرورة مع الكيان الاجتماعي – الاقتصادي – الثقافي لكل من هذه الدول.

---

[1] د. ميشيل شيحة، اشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: جامعة دمشق)، المجلد 22، العدد 1، 2006، ص311.

[2] عمر البشير الترابي، الدولة المتأخرة حصاد بدايات مشوهة، مجلة المجلة، (لندن: المؤسسة السعودية للابحاث والتسويق)، العدد 1585، يوليو 2013، ص21.

ومثل ذلك، ولا يزال، إحدى المعضلات الرئيسية في عملية بناء الدولة القطرية في الوطن العربي، ناهيك عن أن المساحة والسكان وقاعدة الموارد الاقتصادية ومستوى التطور الاجتماعي السياسي يتفاوت بين هذه الكيانات القطرية تفاوتًا هائلاً، وعلى الرغم من كل معضلات بناء الدولة القطرية العربية المعاصرة، فقد صمدت هذه الكيانات، لوقت أطول مما تصور الكثير من القوميين العرب ومن المراقبين الخارجيين، عند إعلان استقلال هذه الكيانات، إلا ان هذا الصمود –ككيان سياسي معترف به عربيًا وإقليميًا ودوليًا منذ الاستقلال، رغم عدم توافر العديد من المقومات الطبيعية لهذا الصمود، التي تعارف عليها العلم الاجتماعي – لا يعني بالضرورة أن هذه الدولة ستصمد مستقبلاً، لا يعني أن هذه الدولة القطرية في صحة جيدة أو عافية سليمة.

مرت الدول القطرية العربية المعاصرة، منذ أكثر من عقدين على الأقل، بأزمة يشتد خناقها عاما بعد عام. بعضها مهدد بالتفتت الداخلي، وبعضها مهدد بالاجتياح الأجنبي، وبعضها مهدد بالإفلاس المالي، وبعضها مهدد بالتطرف الديني أو الطائفي. ومعظمها تشكو من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة، تكاد تصل إلى حد القطيعة الكاملة بين الشعب والنخبة الحاكمة. كما تشكو أغلبها من التبعية لهذه القوة الأجنبية أو تلك.

وليس المقصود بذلك أن كل الدول القطرية العربية على وشك الانهيار أو الانفجار، وإن كان بعضها لا يحتمل أن يفلت من ذلك، كما لا يفهم من ذلك أن كل الدول القطرية قد تعثرت تمامًا، أو أنها لم تؤسس لبناء دولة منذ الاستقلال، إلا ان غالبية الشواهد تشير إلى أن القدرة على مزيد من الإنجازات قد وهنت، وتوشك أن تتوقف تمامًا، وقد توقفت بالفعل في بعض الحالات.

ان الدولة القطرية العربية ورثت قبيل ولادتها، أو عاصرت ولادتها، مشكلات كثيرة كانت تتطلب منها ان تحُل او يتم احتوائها والتعامل معها بإقتدار، إلا ان جزء كبير من ذلك لم يحصل، مما انتج تفاقم واحتدام هذه المشكلات وأصبحت أزمات تهدد وجودها بعد ان تسببت في اختراق استقلالها السياسي.[1]

فعند ولادة الدولة القطرية، تنازعتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة، إن لم تكن متناقضة وهي: الهوية الوطنية، والهوية القومية، والهوية الدينية. وكان من شأن كل اختيار، ضمني أو صريح، أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية. فالدول القطرية التي اختارت أن تؤكد أو تختلق هوية وطنية (قطرية) نهائية مثل (التونسية أو الجزائرية أو المصرية أو اللبنانية أو السودانية أو الكويتية)، اصطدمت أو صدمت مشاعر قطاع كبير من مواطنيها الذين يرنون إلى التواصل والالتحام في جامعة سياسية حضارية أوسع، مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، ثم اصطدم أو صدم بعضها فيما بعد بحقيقة ضيق قاعدة الموارد القطرية اللازمة لبناء الدولة الحديثة وتنمية اقتصادها، والحفاظ على استقلالها.[2]

---

[1] د. ميشيل شيحة، مصدر سبق ذكره، ص 319.

[2] جورج قرم، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس الى غزو العراق، ترجمة: د. محمد علي مقلد، (بيروت: دار الفارابي، 2006)، ص145.

أما الدول القطرية التي اختارت الهوية العربية (القومية) كهوية نهائية، وعدّت قطريتها مرحلة مؤقتة مفروضة عليها، وليست اختيارا حرا لها مثل (سورية والعراق واليمن وغيرها)، فإنها صدمت أو اصطدمت بمشاعر تكوينات إثنية غير عربية في داخلها (الأكراد في العراق وسوريا وغيرهم)، كما صدمت أو اصطدمت بدول قطرية أخرى (ولاسيما من جيرانها) كانت قد قررت صراحة أو ضمنًا، أن تكون وطنيتها القطرية اختيارا نهائيا لهويتها (سورية مقابل لبنان، أو ليبيا مقابل تونس مثلا) ناهيك عن معارضة القوى الإقليمية والدولية غير العربية المناهضة لهذه النزعة. وينطبق الأمر نفسه على الدول القطرية التي اختارت أنظمتها الحاكمة، أو تحارب بعض القوى السياسية الكبرى فيها، الأخذ بالهوية الإسلامية* مثل السعودية، ومثل التيارات المتنامية في هذا الاتجاه في كل من مصر ولبنان وبعض بلدان الخليج العربي، ففي بعض هذه الأقطار، حيث توجد .(أقليات دينية غير إسلامية، يصطدم هذا الاختيار بمشاعر غير المسلمين).[1]

ان هذه الاشكالية الجوهرية كانت ولا تزال من المدخلات الجوهرية لبروز الانتماءات الفرعية التي تركّزت عليها اغلب الأزمات الداخلية في البلدان العربية واعتبرت بحد ذاتها ازمات رافقت الدولة العربية منذ نشوءها واستقلالها حتى الآن.

المطلب الثاني: المدخلات القريبة (مرحلة انتعاش الدولة القطرية).

على الرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، إلا انها شهدت في العقود الاخيرة خللا كبيراً في منظومة توزيع الثروة، إذ استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في العقود الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة. كما تعاني المنطقة العربية القمع والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة.[2]

وكانت منظمة الأمم المتحدة قد سلطت الضوء على مشاكل كثيرة تعاني منها المنطقة العربية، ولا سيما مستويات التعليم المتدنية والغياب شبه التام للحقوق السياسية وغياب تمكين المرأة، إذ اصدرت المنظمة

---

* يُشار في هذا الصدد الى ان المجتمع العربي عانى ولا يزال من الخلط بين الدين والسياسة وعدم امكانية الفصل بينهما تطبيقياً رغم الفصل الموجود فعلياً على الصعيد النظري، فلم يعد سرا اليوم تلبيس الاختلاف الفقهي، الذي صاحب المسلمين في معظم تاريخهم المعروف، خلافا سياسيا حادا وغير مبرر حتى في الوطن الواحد، مما سبب شروخا في الجبهة الداخلية تستنزف الطاقات. فالخلط السياسي المؤقت والقابل للتبدل، والذي تجري فيه وحوله المناورات، بالديني الذي ينتمي الى قواعد ثابتة، قد حرف الرؤية الموحدة وساعد على انتشار الأزمات الدينية (الفتن)، إذ ان التوظيف السلبي للتنوع قد أجج العامة، وحقن المجتمع بحقن سامة أدت الى التفكك. وان التنوع المذهبي في الإسلام حقيقة ثابتة، وهو اجتهاد انساني، ورغم تنوع هذا الاجتهادات إلا ان ما بقي منها ما اعتقد الناس انه نافع لهم، واضمحل ما هو غير مفيد، فالاجتهادات التي تعيش بيننا اليوم هي بعض الاجتهادات الاسلامية التي يطلق عليها (مذاهب) أما الأخرى التي ظهرت في وقت ثم اختفت، وكان المقصد منها سياسيا فلم تعد قائمة. للمزيد من التفاصيل انظر: د. محمد الرميحي، خلط السياسي بالديني ووجوب تخليص المقدس من المدنس، مجلة المجلة، العدد 1576، تشرين الاول 2012، ص8.

[1] جورج قرم، مصدر سبق ذكره، ص 131.

[2] نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد 48، 2011، ص 4.

الدولية في العام (2002) تقريراً حول التنمية البشرية في العالم العربي، احدث ضجة هائلة، وكان هذا التقرير يشكّل ناقوس تهديد وخطر للمنطقة كونه اول محاولة فكرية سليمة ومحايدة من قبل باحثين ومفكرين عرب لتعريف التحديات الرئيسة التي تواجه العالم العربي، ولُخصّت آنذاك في ثلاث فجوات هي: فجوة المعرفة وفجوة الحريات السياسية وفجوة النظرة نحو المرأة ومقاومة تمكينها.[1]

كما عانت الدولة القطرية من حالة قطيعة بين النظم الحاكمة والمجتمعات والرأي العام، حتى في تلك النظم التي تتسم بحد كبير من التعددية السياسية، وهو ما يضفي على هذه التعددية طابعاً شكلياً يحول دون قيام حياة سياسية نشيطة ويفرض على المتابع ان التمييز الواضح بين التعددية والديمقراطية التي تستدعي مشاركة حية وواسعة للافراد في الحياة العامة والسياسية والمدنية، ولهذه القطيعة اسباب كثيرة ترتبط بتاريخ هذه النظم وطريقة ممارسة السلطة وعقود السيطرة المطلقة الطويلة والتخلف الكبير الذي احدثته هذه العوامل المتعددة في الثقافة السياسية بل في الثقافة العامة للشعب بشكل عام، كما ترتبط بحالة الفقر والتهميش للاغلبية الاجتماعية.[2]

ان هذه الاوضاع افضت الى ان تعيش النظم السياسية العربية حالة من الاستنزاف العميق لمؤسساتها ومصادر شرعيتها وشروط استقرارها، وحتى تلك البلدان التي قامت بعملية انفتاح فعلية وسعت الى توسيع دائرة المشاركة السياسية لم يساعد هذا الاستنزاف على تجديد شرعية النظم بدرجة تسمح بالفعل بقطع الطريق على نمو حركات الاحتجاج الاجتماعية المتصاعدة.[3]

ومن هنا، لم تستطع النظم العربية بالرغم من التعديلات التي طرأت عليها نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية ان تستعيد فاعليتها في تنظيم الحياة السياسية وحل التوترات والتناقضات الفكرية والسياسية والاجتماعية العميقة التي تتنامى في حجر المجتمعات العربية، ولا تزال مخاطر زعزعة الاستقرار والانفجارات والنزاعات الاهلية تهدد البلدان العربية قاطبة، وتمنع استقرار الحياة السياسية[4]

ان السلوك السياسي للنظم العربية هو جزء لا يتجزأ من ازمة النظم المجتمعية العربية التي تكونت بعد الاستقلال منتصف القرن الماضي، والتي لا تزال مفتوحة منذ عقود نتيجة اخفاقها في مشاريع تحديثها المختلفة (الاشتراكية والليبرالية) التي طبقت في العقود الماضية، وتتجلى هذه الازمة في توقف عملية التنمية وتراجع معدلاتها بشكل ملحوظ وافلاس السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتقنية جميعاً والتهميش المتزايد للعالم العربي في السياسة الدولية، كما ان ازمة النظم الاوتوقراطية الفردية التي رعت هذا التحديث في شقيها (الابوي العشائري والبيروقراطي الحزبي) هي الوجه الابرز لهذه الازمة، وهذا ما يؤكد تدهور شرعية النظم وانهيار الثقة العامة بقدرتها على مواجهة التحديات والمشاكل المطروحة على

---

(1) مروان المعشّر، ثلاث صفارات انذار لم يسمعها احد، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 25 شباط 2015.

(2) كريم مروة واخرون، ازمة النظام العربي واشكاليات النهضة، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2007)، ص ص 39 – 40.

(3) علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق .. الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 390، آب 2011، ص 83.

(4) وجيه كوثراني، ازمة الدولة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 390، آب 2011، ص 103.

المجتمعات وتفاقم الشعور عند السكان بالفراغ السياسي والافتقار للقيادة السياسية الحكيمة والقلق على المستقبل وتصاعد التوترات وتفجر النزاعات والحروب الداخلية والاقليمية ونمو تيارات العنف المنفلت في داخل البلاد العربية وخارجها معاً، وفي موازاة ذلك اثارت مضاعفات هذه الازمة المتفجرة وتأثيراتها على المصالح الدولية مخاوف الدول المؤثرة في السياسة الدولية، ودفعتها الى مضاعفة الضغوط على النظم القائمة والتدخل المتزايد في شؤون المنطقة بهدف دفعها نحو التغيير الذي يتفق مع مصالحها او يحفظها واحداث تبديل في خياراتها الاستراتيجية.

المطلب الثالث: المدخلات المباشرة (انطلاق الحراك الشعبي العربي).

مثلما هو واضح لجميع المتابعين والمتخصصين في الشأن السياسي العربي ان ما اصطلح على تسميته بـ (ثورة بو عزيزي) او بـ (الربيع العربي)، في اوائل عام 2011 عُدّ الشرارة المباشرة لأفرازات ستة عقود متواصلة من السياسيات الاقصائية والتمييزية وغير الناجحة اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وتعليمياً وغيرها، وأطلقت المظاهرات آلية ثورية حققت انتصارات أو انصاف انتصارات كثيرة في عامها الاول، حيث نجحت في ازاحة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وهذا ما فتح الطريق للاطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك ثم الاطاحة بالرئيس الليبي معمر القذافي بقوة السلاح الدولي وصولاً الى اتفاق الرياض الذي قضى بنقل سلطات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الى نائبه وتخليه عن الرئاسة، إلا ان دينامية هذا الحراك الجماهيري قد تباطأت مع مراوحة الحراك السوري في مكانه، ولم ينته الحراك بخروج هؤلاء الرؤساء بل كان خروجهم يمثل بداية مرحلة اخرى اشد خطورة واكثر صعوبة وهي عملية بناء الدولة والمجتمع من جديد وعلى اسس ديمقراطية صحيحة.[1]

والحالة الأشد خطورة هي في اليمن وليبيا وسوريا، فقد سلكت هذه البلدان الثلاثة مسارات مختلفة منذ بداية (الربيع العربي) في العام 2011، غير أن العامل المشترك بينها الآن هو حالة عدم الاستقرار التي من المستبعد أن يتم التغلّب عليها على المدى القصير. وفي حين تربك حالة عدم الاستقرار هذه القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية إلا ان هذه الحالة هي تعد أيضاً نتيجة مباشرة لموقف الغرب نفسه تجاه النظم العربية في المنطقة قبل وأثناء (الربيع العربي)، كما أن قصر النظر الغربي في التعاطي مع الشرق الأوسط طوال تاريخه الحديث ساهم بصورة مباشرة في دماره الحالي.[2]

ففي العودة الى ما قبل العام 2011، كان الاستقرار، وليس الديمقراطية، هو الأمر الأكثر أهمية بالنسبة إلى الغرب في منطقة الشرق الأوسط. إذ تم تحمّل النظم العربية وسياساتها الاستبدادية لعقود إذ كانت تخدم المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية للغرب. ففي مصر، كان ينظر إلى حسني مبارك باعتباره حصن السلام مع إسرائيل. وفي ليبيا تم التودّد إلى معمر القذافي بهدف الحصول على اتفاقات في

---

(1) جيلبير اشقر، الانتفاضة العربية بين الثورة والثورة المضادة، في: مجموعة باحثين، اوضاع العالم 2013 حقائق القادة والاسباب الحقيقية للتوترات في العالم، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2013)، ص 115.

(2) لينا الخطيب، هل كان الشرق الاوسط افضل حالاً في ظل الديكتاتوريات؟، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 31 اذار 2015.

مجال الاستثمار والتجارة. وفي سوريا، كان بشار الأسد رئيساً واضح السلوك حيث أبقى هضبة الجولان منطقة خالية من النزاع. وفي اليمن، اعتُبِر علي عبد الله صالح حليفاً ضد تنظيم القاعدة.[1]

أبقت النظم العربية على الوضع القائم بطريقة تمكّنها من مواصلة إدارتها. وعليه فقد كان السلوك الاستبدادي للنشاطات المجتمعية ولأصوات المجتمع المدني البديلة ووسائل الإعلام المستقلة، يعني أنه نادراً ما يتم الاعتراض على القرارات التي تتخذ من أعلى إلى أسفل، وكان من شأن ذلك ضمان أن تتم خدمة المصالح الغربية إلى حدّ كبير من دون الكثير من التعقيدات.[2]

في المقابل، حظيت النظم العربية بالمساعدات المالية والعسكرية والتطمينات السياسية الغربية، وكان اليمن انموذجاً لهذه الدينامية. إذ غازلت الولايات المتحدة الامريكية نظام علي عبد الله صالح بغضّهم الطرف عن تجاوزاته، من تهريب الأسلحة إلى إجبار الشركات الجديدة على إضافته باعتباره شريكاً ليتمكّن من ضمان الحصول على حصة من الأرباح، في حين عاش معظم اليمنيين تحت خط الفقر.[3]

كانت قيمة علي عبد الله صالح تكمن في مشاركته في الحرب على الإرهاب عبر السماح للطائرات الأميركية بدون طيار بضرب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فيما استخدم هذه المشاركة كذريعة لطلب المساعدة العسكرية لليمن، واعتَبَرَت الولايات المتحدة استغلاله لها في الواقع لتجهيز ما سيصبح جيشاً خاصاً له، ثمناً زهيداً تدفعه مقابل ما اعتبرته محاربة للارهاب.

عندما جاء (الربيع العربي) وأضهر حقيقة العيش في ظل الديكتاتوريات، لم يعد في مقدور الغرب تجاهلها، وصار لزاماً عليه أن يعلن على الملأ دعمه للحراك الجماعيري، بيد أنه لم يكن لدى الغرب استراتيجية طويلة الأجل للتعامل مع تداعيات ما بعد الدكتاتوريات، مما افضى الى نتائج كارثية. حيث شهدت ليبيا تدخلاً عسكرياً دولياً متسرّعاً كان يفتقر إلى رؤية لتحقيق الاستقرار في البلاد، وها هي اليوم تتهاوى. كما شهدت سورية نشاطاً دبلوماسياً غير مثمر جرّ المنطقة في نهاية المطاف إلى حرب فوضوية. ولبعض الوقت، كان يعتقد أن اليمن يمثّل حلاً وسطاً مقبولاً بسبب مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي أنهت الانتفاضة عبر عملية نقل السلطة عن طريق التفاوض من علي عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي. غير ان تجاهل الآثار طويلة الأجل لهذا الانتقال، وضع اليمن في حالة الفوضى التي تشهدها اليوم.

يظهر الوضع في اليمن وسوريا وليبيا وغيرها من البلدان العربية أنه على الرغم من أن الوضع القائم في ظل النظم العربية غير الديمقراطية كان يبدو مستقراً، إلا أن البراكين كانت تحت السطح كانت تتهيأ للثوران، ورغم أن الكثيرين من المتابعين يلقون باللوم على الوضع العربي الحالي كنتيجة لـ (الربيع العربي) إلا ان الصراعات الناشئة في المنطقة هي، إلى حد كبير، نتيجة سياسات النظم العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والظروف التي عزّزتها. وقد ظهرت إلى السطح لأنه تم رفع الغطاء عنها، حتى

---

[1] المصدر السابق.

[2] عبدالإله بلقزيز، عوامل ساعدتْ على نجاح التغيير، مجلةالفرقان (الدار البيضاء: مركز الفرقان للنشر والتوزيع)، العدد ٦٩، ٢٠١٢، ص ٤٩.

[3] د. حمزه السلامات، حقيقة الدور الأمريكي في ثورات الربيع العربي، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ١٩ نوفمبر, ٢٠١٤

جاءت الهجمة الكبرى على يد مجاميع تنظيم ما يسمى بـ (الدولة الاسلامية) التي احتلت اجزاء واسعة من سوريا والعراق فضلاً عن نشاطاتها المتفرقة في البلدان العربية الاخرى وقتلت الآلاف بعد ان نزح من بطشها الملايين من العراقيين والسوريين الى محافظات او دول اخرى[1]

وهذا ما يبين لنا الحقيقة الجوهرية والاساسية الى ما آل اليه حال الانتماء الوطني في البلدان العربية وتحوله الى الانتماءات الفرعية وغير المتناسقة مع غيرها في المجتمع الواحد.

المبحث الثالث

تصدع الانتماء الوطني: المخرجات

خضعت المنطقة العربية منذ اندلاع (الربيع العربي) وما نتج عنه من تصدع الانتماء الوطني الى ظروف البيئة الاقليمية والدولية التي كانت لها تداعيات سلبية خطيرة احدثت ما هو حاصل اليوم، اذ كانت خاضعة لتأثيرات تجسدت في ذروة تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على بيئته الاقليمية التي احدثت حالة استقطاب طائفي اسهمت في انقسام المنطقة الى محورين رئيسيين مثلت ايران ركيزة المحور الأول الذي اصطبغ بصبغة (شيعية)، فيما مثلت المملكة العربية السعودية ركيزة المحور الثاني الذي اصطبغ بصبغة (سنية)، وبمرور الأعوام اللاحقة لاحتلال العراق، انجذبت الى المحورين أعلاه باقي دول الاقليم التي تقترب من الآيديولوجيا السياسية او العقيدة الدينية او المصلحة الوطنية مع احدى ركائز المحورين آنفاً، ففي المحور الاول كان نظام بشار الاسد قد تبنى مفهوم الممانعة في سياسته الاقليمية ونظراً لتحالفه الاستراتيجي مع ايران اصبح امتداداً سياسياً واستراتيجياً الى المحور الايراني الى جانب اللاعب الاقليمي غير الرسمي المتمثل بحزب الله اللبناني، فيما انخرطت دول الخليج التي طالما خشيت من اتساع النفوذ الايراني داخل العراق في المحور السعودي، بينما اخذ الموقف التركي بناءاً على عقيدة الحزب الحاكم المؤمنة بالمذهب السني ومصلحتها القومية التي بنيت على الانفتاح على العالم العربي بوصفه عمقاً استراتيجياً يقترب من المحور السعودي حتى بات من اقوى الفاعلين في هذا المحور بعد المملكة العربية السعودية.[2]

ان التطورات الاقليمية في عام 2011 وما قبلها افضت الى تأسيس واقعاً اقليمياً جديداً قوامه حالة التوازن بين المحورين اعلاه، فأصبحت التفاعلات السياسية والدبلوماسية والعسكرية تعبّر عن هذا الواقع، وأعيد رسم السياسات الاقليمية والمصالح الوطنية لدول المحيط الاقليمي لتنسجم مع حالة التوازن التي فرضتها تطورات الاحداث السياسية بعد انطلاق (الربيع العربي). ولكن السؤال هنا هل ان التنافس الحاصل بين ايران والسعودية هو تنافس مبني على اسس طائفية بحته؟ ام هو نتاج تفاعل طبيعي لمخرجات حالة التصدع في الانتماء الوطني، ان الاجابة على هذا التساؤل تدفعنا لتشخيص طبيعة المخرجات التي افضت اليها حالة التصدع آنفاً وهي على النحو الآتي.

---

(1) يوسف الديني، من مهد المخابرات الى لحد تقويض الدول (داعش) .. الخلافة السوداء، مجلة المجلة، (لندن: الشركة السعودية للابحاث والتسويق)، العدد 1598، اغسطس 2014، ص 21.

(2) مهند عبد رشيد، الدور العراقي في البيئة الاقليمية الكوابح والفرص، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2012)، ص 374.

المطلب الاول: ظهور الفواعل المحليون.

اسهم ضعف سلطة الدولة أو انهيارها فراغاً سياسياً محلياً يفتح المجال أمام القوى الخارجية للتدخل، ليس على هذه القوى أن يُقحموا أنفسهم في هذه المجالات السياسية المحلية، فهم يلبّون دعوة الفصائل السياسية المحلية الطامعة للسيطرة على الخصوم المحليين، إذ إن الغاية من خصومة القوى الفاعلة وغيرها من القوى الإقليمية لا تتجلى في هزيمة الخصوم الإقليميين عسكرياً في ساحة المعركة، إنما في الترويج لثورات عملائها في هذه الدولة الضعيفة التي تشهد نزاعات وبالتالي الفوز بنفوذ إقليمي.[1]

ومن الضروري التمييز بين ضعف الدولة في المجال السياسي المحلي والضعف في التصنيفات الدولية للقوة*، فالدولة الضعيفة على المستوى الداخلي هي دولة ليس لحكومتها المركزية إلا سيطرة بسيطة على شعبها. فلا يمكنها أن تفرض أمرها القضائي في أجزاء مهمة من أراضيها. ولا يمكن لمحاكمها أن تفرض أحكامها، ولا يمكنها أن تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين، ولا تحكم السيطرة على حدودها، وتتمتع مجموعات محلية فرعية بالقوة العسكرية لتحدي قدرة الدولة الضعيفة في السيطرة على أراضيها، في شكلٍ تعجز فيه الدولة الضعيفة عن اجتياز (اختبار ويبر) للسيادة واحتكار الاستخدام الشرعي للقوة ضمن حدودها، وفي هذا النوع من الدول دائماً ما يُظهر المواطنون ولاءً سياسياً يحلّ محل ولاءهم للدولة بحد ذاتها، سواء كان هذا الولاء إقليمياً، طائفياً، فرعياً محلياً، أم متعدد الجنسيات.[2]

أنّ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 كان الضربة القاضية للدولة الوطنية وقدراتها على مواجهة الاخطار الخارجية، فضلاً عن ذلك فقد كان هذا الغزو الباب الذي برز من خلاله الفواعل المحليون، فقد اختارت الولايات المتحدة الامريكية إسقاط الأعمدة الأساسية الثلاثة التي تؤلف الدولة السلطوية –من خلال حظر حزب البعث الحاكم، وحلّ الجيش، وتطهير البيروقراطية من الكوادر ذات الخبرة والذين كانوا أعضاءً في الحزب –وذلك رغبةً منها في بذل جهود خاطئة لبناء دولةٍ جديدة. جاء بعد ذلك انفتاح النظام السياسي العراقي أمام النفوذ السياسي الخارجي، لا سيما النفوذ القادم من إيران. وأصبح العراق، الذي اعتُبر على مدى عقود لاعباً أساسياً في السياسة الإقليمية، كلبنان واليمن ساحة معارك في السياسات العربية. كان ذلك البداية الحقيقية لظهور ما يمكن ان نطلق عليه بالحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط.[3]

---

[1] غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط، (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة)، العدد 11، يوليو 2014، ص 8.

* تُعتبر الكويت دولةً ضعيفة بالنظر إلى قوتها الدولية؛ فهي غير قادرة على الدفاع عن نفسها عسكرياً ضد أي دولة مجاورة لها. إلا أنها دولة قوية من حيث العلاقة بين النظام والمجتمع. إذ تسيطر الحكومة الكويتية بفعالية على أراضيها وتحرس حدودها. ويُظهر المواطنون الكويتيون بشكل عام ولاءً للدولة الكويتية؛ ولا تشوب هويتهم ككويتيين أي انتماءات قبلية أو طائفية أو قومية عربية. لهذه الهويات الأخرى أهمية كبرى لفهم كيف يتصرف الكويتيون على المستوى السياسي، إلا أنها لا تتخطى الهوية الكويتية بوصفها الولاء السياسي الأساسي للمواطنين. اما العراق فيسبق دولة الكويت بأشواط من حيث القوة الدولية، بسبب عدد سكانه واقتصاده وقوته العسكرية، إلا أنه أصبح اليوم من بين الدول الضعيفة من حيث العلاقة بين النظام والمجتمع.

[2] غريغوري غوس، مصدر سبق ذكره، ص 8.

[3] جورج قرم، مصدر سبق ذكره، ص 451.

زاد انهيار الدولة العراقية من أهمية الطائفية في السياسات الإقليمية بعد ان كانت الهويتان الطائفية والعرقية مهمة في السياسة العراقية منذ أيام الملكية الهاشمية، ولكن حين اكتسبت الدولة قوة، خفّت أهميتها بسبب بعض الهويات والولاءات الأخرى، بما في ذلك الدولة بحدّ ذاتها، وبقيت تحت مراقبة مؤسسات الدولة. إلان ان ضعف الدولة العراقية دفع بعد انهيارها عام 2003 لان تصبح للهوية العرقية الكردية دور أساسي في الصراع للحصول على السلطة. واتجهت الأحزاب الشيعية إلى إيران للحصول على الدعم، في حين تطلعت الأحزاب السنية إلى المملكة العربية السعودية طلباً للدعم ايضاً، وبهذا ترسّخت الطائفية كصفة من صفات المنطقة.[1]

على الجانب السوري، فإن انحدار سوريا في نهاية المطاف إلى حرب أهلية بعد انطلاق (الربيع العربي)، زاد حدّة العنصر الطائفي في الواقع الاقليمي، وكانت الاحتجاجات التي ولّدت الأزمة السورية سلميّة، وكانت تدعو إلى الإصلاح السياسي على نطاق واسع. فقادت ردة الفعل العنيفة والمبالغ فيها لنظام بشار الأسد العنيفة على هذه الاحتجاجات البلاد إلى حرب أهلية. ومع زيادة حدة الصراع وانهيار سلطة الدولة السورية في أنحاء مختلفة من البلاد، أصبح النظام أكثر اعتماداً على قاعدته الأساسية، والأقلية العلوية، والأقليات الدينية الأخرى الخائفة من التغيير. في المقابل، أصبحت المعارضة تتميز على نحو متزايد بالخطابات الطائفية السنية، كما أدّت المجموعات المسلّحة السنية دوراً متزايداً في الصراع.[2]

كما انه ثمة عنصر مهمّ للغاية في هذه بروز الفواعل المحليون في الشرق الأوسط، ألا وهو الطائفية. إلا أنه لا يمكن فهمها ببساطة على أنها معركة "بين السنة والشيعة". إن هذه الحرب ما هي إلا لعبة توازن القوى، لكن لم يلعب أي طرف فيها على أساس كيانات حكومية محكمة تتطابق قوتها العسكرية وتشتبك أحياناً في ساحة المعركة. كما لا يمكن فهم هذه الحرب إلا إذا فهمنا الروابط بين الصراعات المحلية، والصلات عبر الحدود الوطنية، وطموحات الدول الإقليمية.[3]

إذ تدفع الصراعات الداخلية على السلطة الجهات المحلية الفاعلة للبحث عن حلفاء إقليميين يمكنهم تزويدهم بالمال، والسلاح، والغطاء الأيديولوجي، والدعم الدبلوماسي. وتبحث هذه الجهات عن حلفاء إقليميين يشاركونها، بطريقة أو بأخرى، مواقفها السياسية والأيديولوجية، وتُشعرها ببعض القرابة لأسباب أيديولوجية أو على أساس الهوية. فضلاً عن حاجة القوى الإقليمية إلى هذه الصلات المتعلّقة بالأيديولوجيا أو الهوية لتوطيد علاقاتها مع حلفائها المحليين. ومما لا شكّ فيه أنّ توفير الدعم المالي للحلفاء غاية في الأهمية، إلا أنه ليس كافيا للحفاظ على النفوذ. وبالتالي، إنّ الدول التي لديها الإمكانات العسكرية والمادية للهيمنة الإقليمية ولكنها تفتقر لروابط الأيديولوجيا والهوية العابرة للحدود، مثل إسرائيل، يتم عرقلتها بشدة في قدرتها على أن يكون لها تأثير على الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط.[4]

---

[1] غريغوري غوس، ص 12.

[2] مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحوّلات النظام الإقليمي في المشرق العربي، مجلة سياسات عربية (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، العدد 12، كانون الثاني 2015، ص 16.

[3] غريغوري غوس، مصدر سبق ذكره، ص4.

[4] المصدر نفسه، ص4.

إنّ حالة ضعف الدولة وفشلها، والتي تظهر في لبنان مروراً بسوريا ووصولاً إلى العراق، تفسر بروز الطائفية في الواقع الاقليمي الجديد، كما دفع تراجع الدولة، بالإضافة إلى أعمال العنف لا سيما في سوريا والتي يمارسها أولئك الذين يسيطرون على الدولة، المواطنون في هذه البلدان إلى اللجوء إلى الهويات والجماعات الطائفية من أجل تأمين الحماية والمواد الأساسية التي لم تستطيع الدولة أن تقدمها. مما دفع هذه الجماعات للبحث عن حلفاء خارجيين للحصول على الدعم في الصراعات السياسية والعسكرية المحلية. وفي الوقت الذي كانت فيه الطائفية تحدد صراعات هذه المجموعات على نحو متزايد، كان من الطبيعي أن تتجه هذه الأخيرة نحو البلدان التي تشاركها الطائفة نفسها – إيران للشيعة، والمملكة العربية السعودية للسنة – للبحث عن هذا الدعم الذي يضمن لها البقاء والاستمرار في الصراع.

المطلب الثاني: انطلاق الحرب الباردة بين السعودية وايران.

في الوقت الذي أصبحت فيه النتائج المترتبة على الغزو الأمريكي للعراق واضحة، ولا سيما زيادة النفوذ الإيراني في العراق، استنتجت المملكة العربية السعودية تدريجياً أنها يجب أن تأخذ زمام المبادرة في معادلة التوازن، إن لم يكن تخفيض، القوة الإيرانية في المشرق العربي. من غير المعهود أن تأخذ الرياض زمام المبادرة في الشؤون الخارجية الإقليمية، ولا سيما بطريقة هجومية. نظراً لضعف السعودية على المستوى العسكري، طالما فضّل السعوديون العمل وراء الكواليس وتجنّب تحديات مباشرة كي لا يؤدي ذلك إلى نشوب صراعات. بالكاد كانت العلاقات الدولية بين المملكة العربية السعودية وإيران خلال حكم كل من علي أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي دافئة، إلا أنها لم تكن عدائية علناً على حد سواء. حتى بعد انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في عام 2005 ، الذي ابتعد عن الخطابات الأكثر تصالحية التي كان يلقيها الرؤساء الذين سبقوه، بذل السعوديون جهوداً قليلة للتوصل إلى نوع من التسوية الإقليمية المؤقتة مع طهران. بالإضافة إلى ذلك، عملت الدولتان معاً من أجل حل التوترات بين حلفائهم الاقليميين في لبنان في أوائل العام 2007 وفي أواخر مارس 2007 استضاف السعوديون أحمدي نجاد في الرياض. ولكن، في وقت ما بين 2005 و 2010 ، ارتأت الرياض أنه ما من دولة عربية أخرى مستعدة أو قادرة على أن تعادل النفوذ الإيراني المتنامي في المشرق العربي، وأنه سيكون عليها القيام بهذه المهمة بنفسها.[1]

يبدو من السهل جداً إظهار المملكة العربية السعودية وإيران كفاعلين طائفيين لديهما دوافع طائفية يعملان بها إقليمياً. فمن الواضح أنّ كليهما لديه نظام طائفي في الداخل، ويقدم كل منهما حججاً شرعية محددة جداً بين السنة الوهابية (في حالة المملكة العربية السعودية) والشيعة (في حالة إيران) لتعزيز حكمهما. وبالتالي هي خطوة تحليلية بسيطة تجعلنا نفترض أن الطائفية تدفع سياساتها الخارجية، بيد أنّ هذه الخطوة غير صحيحة. إذ تلعب كل من المملكة العربية والسعودية وايران لعبة توازن القوى. وتستخدمان الطائفية في تلك اللعبة، إلا أنّ دوافعهما ليست نزاعات دينية تعود لقرون من الزمن بل هي مجرّد سباق على النفوذ الإقليمي. ولا يؤكد أي من الطرفين علناً بأنه منخرط في معركة طائفية، ففي الواقع، يلقي كل

[1] ابعاد العنف الطائفي في الساحل السوري، تقييم حالة، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، يناير 2014، ص 6.

طرف اللوم على الطرف الآخر لإدخال الانقسام الطائفي في السياسة الإقليمية، وبما أن أياً من الطرفين لن يعترف بالدوافع الطائفية، حتى أثناء استخدامهم الطائفية لبناء علاقات بين الدول الراعية ووكلائها، فإنّ ذلك يعطي بعض المؤشرات على ان الطائفية هي وسيلة وليست غاية.[1]

سمح تراجع الدولة لإيران، والمملكة العربية السعودية، ودول إقليمية أخرى أن تؤدي دوراً متزايداً في الصراعات الأهلية في لبنان (لبعض الوقت)، والعراق (منذ العام 2003)، وسوريا (منذ العام 2011). هذا هو جوهر الديناميكية التي تقود الحرب الباردة في الشرق الأوسط. فإن لم تكن السعودية وإيران وراء ضعف الدولة والهويات الطائفية في هذه البلدان. إلا أنّهما تستفيدان بالتأكيد لتحقيق مصالحهما الخاصة في لعبة توازن القوى التقليدية.[2]

وتعد القوة العسكرية والسياسية لأطراف النزاعات الاهلية ومساهمة الاطراف الخارجية في هذه القوة اكثر اهمية من توازن القوى العسكري بين ايران والمملكة العربية السعودية.[3] فبينما تتضمن المواجهة الحالية عنصراً طائفياً بارزاً، لكن لا يمكن تحديده على انه مجرد صراع بين (السنة والشيعة)، فقد يؤدي الى وضع مثل هذا الاطار الى تشويش التركيز التحليلي وتبسيط الديناميكيات الاقليمية اكثر مما يجب والتضليل في فهم دوافع ايران والمملكة العربية السعودية، فالرياض وطهران تلعبان لعبة توازن القوى وتستخدمان الطائفية في هذه اللعبة، لكن كلتاهما تتجاوزتا خط الطائفية الاحمر بالسعي وراء التحالفات الاقليمية، وادى ضعف الدول العربية اكثر من الطائفية او صعود الايديلوجيات الاسلامية، الى فتح ساحات المعركة في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط، وفي الواقع ان حالة ضعف الدولة وفشلها والتي تظهر في لبنان مروراً بسوريا ووصولاً الى العراق تفسّر استشراء الطائفية مؤخراً، وبما انه من الصعب اعادة بناء انظمة سياسية مستقرة في هذه الدول ودول ضعيفة اخرى، من المحتمل ان تطول امد هذه الحرب الباردة.[4]

ان افضل اطار لفهم السياسة الدولية المعقدة والعنيفة في الشرق الاوسط يكون من خلال النظر اليها كحرب باردة بين عدد من اللاعبين الاقليميين، سواء اكانوا جهات حكومية او غير حكومية، حيث تؤدي كل من ايران والسعودية الادوار القيادية، لأن هاتين الجهتين الفاعلتين الرئيستين ليستا بمواجهة عسكرية وعلى الارجح لن تتواجها عسكرياً، وان سباقهما على النفوذ يستنفذ الانظمة السياسية الداخلية في الشرق الاوسط اكثر منه مواجهة عسكرية بحته.

ان قوة اطراف الحروب الباردة العسكرية والسياسية، بالاضافة الى مساهمات الاطراف الخارجية لتلك القوة هي اكثر اهمية من التوازن العسكري بين الرياض وطهران، يسبق هذا الصراع (الربيع العربي) عام 2011، الا ان تلك الاضطرابات الاقليمية العميقة فتحت ساحات جديدة تجري فيها الحرب الباردة في الشرق الاوسط، فهناك ايضاً محاور مهمة في الصراع تقع خارج السباق السعودي – الايراني الرئيسي على

---

(1) غريغوري غوس، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(2) مجموعة الازمات الدولية، أكراد سورية: صراع داخل الصراع، تقرير الشرق الأوسط، (بروكسل: مجموعة الازمات الدولية)، العدد 136، كانون الثاني 2013، ص 5.

(3) غريغوري غوس، مصدر سبق ذكره، ص1.

(4) المصدر نفسه، ص1.

النفوذ، تجد المملكة العربية السعودية نفسها أيضاً في منافسة مع الاخوان المسلمين والى حد ما قطر باعتبارها دولة راعية للاخوان، على توجه السياسة الداخلية في الدول المسلمة السنية في العالم العربي.[1]

لقد تخطّت كل من الرياض وطهران خط الصدع الطائفي في السعي لإقامة حلفاء إقليميين. ولهذا الأمر أهمية كبرى بالنسبة للإيرانيين بسبب وجود إطار طائفي بحت يضعهم في موقف الأقلية في معظم البلدان. فقد قام الإيرانيون بتطوير علاقات وثيقة مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي من بين المنظمات الفلسطينية (رغم أن العلاقات مع الجهاد الإسلامي قد توترت بسبب الحرب الأهلية السورية)، ووضعوا أنفسهم في قيادة "محور المقاومة" ضد إسرائيل.[2]

هذا ما يتعلق بإيران، اما السعودية، فلم تكن الطائفية الأساس الوحيد الذي استندت عليه في تعاملها مع الحرب الأهلية السورية. ولنتذكر انه لا يمكن تفسر العداء السعودي للإخوان المسلمين من خلال إطار طائفي بحت، وهو عنصراً مهماً في السياسات الإقليمية لمرحلة ما بعد (الربيع العربي)، فلو كانت الطائفية تسيطر على صنع القرار السعودي، لكانت الرياض تعتبر الإخوان المسلمين حليفاً لها، إلا أن الحال ليس كذلك في مصر والعراق وفلسطين وسوريا.[3]

باتت الازمة السورية قضية محورية بالنسبة للمملكة العربية السعودية، إذ كانت الفرصة المثالية السانحة للوقوف بوجه المد الإيراني. إلا ان التحرك السعودي كان بطيئاً في التفاعل مع الأحداث في سوريا، إذ إن نفورهم الطبيعي من تعبئة الشعب جعلهم يتوخون الحذر، كما أن سرعة تركيا وقطر في احتضان المعارضة السورية تركت السعودية في الصف الخلفي مترددة من لعب دور ثانوي، ولكن في بداية العام 2012 ، كانت الرياض منغمسة كليّاً في الأزمة السورية. فدعمت أولاً المجموعات الأكثر علمانية المتمثلة بالجيش السوري الحر، فيما دعمت تركيا وقطر المجموعات الإسلامية في شمال البلاد. وبعد أن اتضح عجز الجيش السوري الحر عن تحقيق تقدم عسكري وتراجعت تركيا وقطر عن دعمهما الأولي للمعارضة، أعاد السعوديون تركيزهم إلى المجموعات الإسلامية المعارضة، لاسيما السلفية منها، غير جبهة النصرة وداعش المرتبطتين بالقاعدة.[4]

ومنذ منتصف العام 2014، أصبحت الأزمة المتكاملة في سوريا والعراق ساحة المعركة الرئيسية في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، ويبدو أن التأثير الإيراني على لبنان مضموناً، وان لايران الكلمة الأخيرة في سوريا والعراق. فبقاء بشار الأسد مضموناً أكثر مما كان سابقاً، واحتمالات نجاح الهجوم بقيادة داعش خارج المناطق السنية في العراق ضئيلة ومكاسبها قلما تبدو انتصارات بنظر المملكة العربية السعودية، كما نجح السعوديون بدعم الزعماء العرب وصادقوا على دورهم الريادي في اليمن. وستحدد نهاية

(1) آمال محمد ياسين، المواقف الاقليمية والدولية وأثرها في الازمة السورية، سلسلة دراسات، (عمان: مركز الرأي للدراسات)، ايار 2012.

(2) غريغوري غوس، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(3) المصدر نفسه، ص 7.

(4) نيروز ساتيك – خالد وليد محمود، الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، سلسلة تحليل السياسات، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، سبتمبر 2013، ص 23.

الأزمة السورية – العراقية بشكل كبير الكفة الراجحة والناجحة الحرب الباردة بين كل من ايران والسعودية في السيطرة على المنطقة وتحقيق النفوذ الاقليمي.

المطلب الثالث: تخبط المتغير الدولي.

سنكتفي بهذا المطلب في الحديث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية، كونها ابرز القوى المؤثرة والفاعلة في المتغيرات الكبرى في المنطقة العربية، ولكون الحديث عن القوى الدولية الفاعلة الأخرى سيأخذنا الى ابعد مما نحن في صدده، فبينما تزداد الشكاوي حول عدم وضوح السياسة الأمريكية من تطورات الشرق الأوسط وعدم حراكها. تحاول الولايات المتحدة الحد من النفوذ الإيراني في سوريا، لكن تتفاوض مع الأولى حول السلاح النووي. وهي تدعم أيضاً الحكومة العراقية المتحالفة مع إيران ضد التمرد السُني، حيث يلعب الإسلاميون دوراً كبيراً، لكنها تعارض الحكومة المتحالفة مع إيران في سوريا وتدعم التمرد السُني الذي يلعب الإسلاميون فيه دوراً كبيراً.[1]

وتدعو الولايات المتحدة لسقوط نظام الأسد لكنها تتهرب من استخدام القوة ضده ثم تصبح بشكل غير مباشر شريكته في اتفاق لتخليص سوريا من الأسلحة الكيميائية. وتطالب بالديمقراطية في مصر وترفض تسمية الانقلاب العسكري باسمه. ويمكن أن تمتد هذه القائمة إلى ما لا نهاية له لكن هذا التباين ليس مفاجئاً.

فالولايات المتحدة لا تنظر إلى المنطقة من عدسة الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط. ومع أنها قلقة بشأن توازن القوى في المنطقة، إلا أن مصالحها لا ترتبط بشكل مباشر بكل تفصيل في الصراع على النفوذ بين إيران والمملكة العربية السعودية. وبتعبير آخر وأوضح، ليس من يحكم سوريا على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة لواشنطن كما هو مهم بالنسبة للرياض وطهران. تملك إدارة أوباما مجموعة من الأهداف في الشرق الأوسط تتخطى حدود الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط وهي تبدو مرتاحة جداً لذلك.[2]

ومما لا شك فيه أن الصفقة النووية مع إيران هي من أبرز أولويات الإدارة الأمريكية. ولن تسمح للسلوك الإيراني في سوريا ولبنان والعراق أن يقف بوجه ضمان هذه الصفقة، هذا إذا توصلت عملية تفاوض مجموعة (5+1) إلى صفقة لكن هذا لا يعني، كما يظن البعض في المملكة العربية السعودية ودول الخليج، أن واشنطن مستعدة للتسليم بالشرق الأوسط كمنطقة نفوذ إيراني من أجل الحصول على الصفقة. ومن الصعب على المرء أن يتخيل الولايات المتحدة المقربة جدّاً من إسرائيل توافق على دور مسيطر لإيران في المنطقة. لكن العكس هو صحيح، إذ ترى الإدارة الأمريكية الصفقة النووية جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد للحد من النفوذ الإقليمي الإيراني لإعادة دمج إيران معتدلة في الاقتصاد السياسي العالمي. وقد اتخذت

---

[1] فاطمة الصمادي، النووي الايراني: الاتفاق الجيد يشعل صراعاً داخلياً، سلسلة تقييم حالة، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، اغسطس 2015 ص 9.

[2] للمقارنة انظر: مارينا اوتاوي، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية، شرح السياسات، (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، العدد 60، ايار 2008، ص 3 وما بعدها.

خطوات عدة من بينها زيارة الرئيس الأمريكي إلى الرياض في مارس 2014 لطمأنة السعوديين إلى أن الصفقة النووية مع طهران لا تعني (مساومة كبرى) تؤكد سيطرة إيران على المنطقة.[1]

وتتابع واشنطن المفاوضات مع إيران حول المسائل النووية فيما تضغط على العراق لتجنب المزيد من الاندماج في حلقة النفوذ الإيران فيما تدعم بعض الشيء المعارضة السورية وتسلح دول الخليج. ومع أن التفاوض مع إيران حول المسائل النووية ومعارضة نفوذها الإقليمي قد يبدو متناقضاً للبعض، إلا أنه يعكس بكل بساطة رؤية الإدارة الأمريكية الطويلة الأمد لمصالحها في المنطقة.

كذلك، تعتبر الإدارة الأمريكية أي تمرد للقاعدة والمجموعات التابعة لها في المنطقة تهديداً جديّاً لأسباب مفهومة. وتشكّل سياسة الطائرات بدون طيار الخاصة بها في اليمن وباكستان إثباتاً وافياً على مدى اعتبار الولايات المتحدة لها تهديداً. وتبين من جراء دعمها الفوري لحكومة العراق بوجه المكاسب التي حققتها داعش في يونيو 2014 الأهمية التي يحظى بها التهديد الجهادي السلفي من بين أولوياتها الاقليمية.

وكما تكرّر واشنطن دائماً، فهي تود أن ترى الأسد خارج السلطة لكنها غير مستعدة للمخاطرة بمصالحها بمنع تمرد القاعدة في المنطقة لتحقيق هذا الهدف. كذلك تودّ رؤية النفوذ الإيراني في المنطقة ينحسر ولكن ليس على حساب دور متنامٍ للجهاديين السنة، كداعش. وما يعتبره البعض تناقضاً هو في الواقع بالنسبة لإدارة أوباما مجرد توازن للمصالح الإقليمية.

إن التحدي الطويل الأمد في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط صعب وبسيط في آن واحد: وهو بناء دول تستطيع أن تحكم مجتمعاتها بفعالية. فالحكم الفعّال في العراق ولبنان واليمن وليبيا يحد بشكل بارز من تدخل القوى الإقليمية عبر الحدود، وبالتالي يحد من نطاق صراعات توازن القوى الإقليمية. أما الفاعلين غير الحكوميين في الدول ذات الحكم الفعّال، فستكون لهم أسباب أقل للسعي وراء رعاة أجانب، وإذا فعلوا ذلك، تمنعهم الدولة الفعّالة من إقامة هذه الروابط. وبالتالي، لا تصبح الدول المحكومة ملاذاً للإرهابيين العابرين للحدود، كالقاعدة والمجموعات التابعة لها. بيد أن بناء حكم فعال ديمقراطي يحترم الحقوق الإنسانية والمدنية للمواطنين مهمة أصعب. ويعتبر هذا النوع من الحكم أكثر استقراراً وفعالية على المدى البعيد من دون شك، لكن ما من إجماع على كيفية وصول أي دولة إلى تلك المرحلة الجيدة من الحكم المستقر المناسب. والطريق إلى تلك المرحلة ليست وعرة فحسب، بل وغير واضحة.[2]

الخاتمة:

عندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق مطلع عام 2003 ، كانت إيران في وضع إستراتيجي ضعيف وهشّ. وعندما انسحبت الولايات المتحدة أواخر عام 2011 ، تبيّن مدى التغير الإستراتيجي الذي طرأ في المنطقة؛ إذ امتدّ قوس النفوذ الإيراني من غرب أفغانستان إلى ساحل المتوسّط مع ظهور ما يشبه الإقرار الأميركي والتسليم الإقليمي بأنّ إيران ربحت الجولة في العراق، بعد أن أوصلت حلفاءَها إلى السلطة فيه وحوّلته بذلك من خصم عنيد إلى تابع. في هذا السياق، مثّل (الربيع العربي) فرصة مهمة لإعادة

[1] فاطمة الصمادي، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[2] غريغوري غوس، مصدر سبق ذكره، ص 17.

التوازن، فتحوّلت سورية إلى ساحة جديدة للمنافسة السعودية – الإيرانية – التركية بعد أن ظلّ العراق يستأثر بالقيام بهذا الدور. لكن الوجود العسكري الأميركي ظلّ يحدّ من قدرة هؤلاء اللاعبين على ممارسة أدوار أكبر. ومع الانسحاب الأميركي أصبحت المواجهة مفتوحة بين السعودية وإيران على امتداد الهلال الخصيب، ولم تكن تركيا بعيدة عنها.

وفي إطار جهودها لتعزيز قبضتها في العراق بعد خروج الأميركيين، وفي سياق الدفاع عن مواقعها التي بدأت تهتز في سورية، ذهبت إيران وحلفاؤها في العراق إلى تبنّي سياسات تهميش وإقصاء مطلقة تجاه القوى والمكونات السنّية. وقد استثمرت بقايا تنظيم القاعدة التي كان الأميركيون تمكّنوا من هزيمتها بمساعدة الصحوات في العراق بين عامي 2009–2007 ، في حالة الاستقطاب الطائفي الناشئ عن السياسات الإيرانية التي دعمت ممارسات المالكي والأسد لإعادة تشكيل نفسها، فظهرما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي بدأ يعرف اختصارًا باسم (داعش) في نيسان / أبريل 2013.

وبينما كان الكثير من الاهتمام ينصبّ على نشاط تنظيم الدولة في الصراع السوري استيقظ العالم في العاشر من حزيران 2014 على وقع مفاجأة انهيار الجيش العراقي في محافظة نينوى وسقوط الموصل بيد التنظيم الذي أخذ يتوسع بسرعة في شمال العراق وغربه حتى تمكّن من السيطرة على مساحة تصل إلى نحو 200 ألف كيلومتر مربع في غرب العراق وشرق سورية، بعد أن أعلن عن إنشاء دولة الخلافة وإلغاء الحدود بين البلدين.

أربك صعود تنظيم الدولة الإسلامية الحسابات السياسية لمختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية. ومثّل نجاحه تحدّيًا لمنطق الدولة التي مازالت تعدّ نفسها الفاعل الأساسي في النظام الدولي، فتداعت لاحتوائه. ومع اتضاح فشل القوى المحلية في مواجهة التنظيم والحدّ من نفوذه، استنفرت إيران لمواجهته واضطرّت الولايات المتحدة إلى العودة للتدخل العسكري المباشر في المشرق العربي، وذلك بعد أن أحجمت عن التورط المباشر في أزماته منذ إتمام سحب قواتها من العراق أواخر عام 2011 . لكن الولايات المتحدة فضّلت أن تعود لتقود تحالفًا دوليًا وعربيًا لمواجهة تمدّد التنظيم واحتواء قوته المتنامية. فقد تحوّل موضوع تنظيم الدولة إلى مسألة أمن قومي بالنسبة إلى واشنطن، ومسألة شخصية تهدّد إرث الرئيس الذي فاخر بتنفيذ وعده بإخراج بلاده من مستنقع العراق وكان يستعد لإخراجها من مستنقع أفغانستان عندما باغته تنظيم الدولة.

جاء الرئيس أوباما إلى الحكم ببرنامج يدعو إلى ضرورة لملمة القوة الأميركية المبعثرة بحروب الإرهاب على امتداد جبهات عديدة أدّت إلى استنزاف واشنطن ماليًّا وسياسيًّا وبشريًّا، والاستعاضة عن التدخل العسكري المباشر بتعزيز قدرات وكلاء إقليميين لحماية مصالح أميركا. ومثّل دعم حكومة المالكي وبناء الجيش العراقي وتجهيزه وتدريبه ليصبح قوة محلية قادرة على الإمساك بالأرض، ركنًا أساسيًّا في تنفيذ هذه الإستراتيجية. ومن أجل سدّ الطرق أمام أيّ احتمال لعودة التورط العسكري في المستنقع العراقي، كان أوباما الذي استعجل الخروج من العراق، مستعدًّا لغضّ النظر عن كل سياسات حكومة المالكي الطائفية الإقصائية. هذه السياسة التي تبيّن مدى قصر نظرها، عادت خلال سنوات قليلة لتطارد أوباما وتقوّض كل

سياساته؛ إذ عادت القاعدة للظهور بميول أكثر راديكالية مستفيدةً من احتقان المجتمع السني العراقي ضدّ سياسات الحكومة في بغداد لتوجّه ضربة قاصمة لكلّ سياسات أوباما ونظرياته في العراق؛ فالجيش العراقي الذي استغرق الأميركيون عشر سنوات في بنائه وتجهيزه وتدريبه ليكون قوة يعتمد عليها في الإمساك بالأرض، انهار في غضون أربع ساعات في الموصل وكل شمال غرب البلاد، وانهار معه مبدأ أوباما القائل بالاعتماد على وكلاء محليين بديلً عن التورط المباشر. وقد اعترف أوباما بسوء تقديراته في مقابلة مع برنامج (60) دقيقة على قناة سي.بي.إس التلفزيونية، عندما رأى أنّ الاستخبارات الأميركية قلّلت من خطورة تنظيم الدولة في حين أنّها بالغت في تقدير قوة الجيش العراقي في التصدي لها.

ان ما تقدم يبين لنا مآلات تصدع الانتماء الوطني وما ترتب على ذلك من تهديد للاستقرار الاقليمي، اذ ان دول المشرق العربي اليوم مهددة بالتفكك بعد تعرضها لموجات متتالية من الغزو الفكري (المعنوي) والمادي (العسكري) من قبيل بروز الايديولوجيات المتطرفة وسيطرة المجاميع المسلحة الارهابية على اراضيها والتحكم بمقدراتها، وبالتالي يمكن القول ان تصدع الانتماء الوطني قد افضى الى تهديد الاستقرار الاقليمي وان استمرار هذا التهديد سيؤدي بالضرورة الى تفكك دوله والدخول في موجة جديدة من الصراعات على الثروة والموارد والحدود لا تنتهي الا بدخولها تحت وصاية احدى الدول الاقليمية الكبرى او الدولية وبالتالي فان الحرب الباردة بين ايران والسعودية ومن بعدها الرعاية الامريكية لا تزال مستمرة وتستنزف مقدرات الدول القطرية في العراق وسوريا ولبنان واليمن لحين حسمها لصالح احد اطراف هذه الحرب الباردة او بنهوض الدول القطرية من جديد عبر برامج مستعجلة جذرية في تحقيق الاصلاحات الشاملة التي ترمم الانتماء الوطني من اجل الحفاظ على ما تبقى واستعادة ما يمكن استعادته من سيادة واستقلال وطنيين.

Conclusion:

When the United States invaded Iraq in early 2003, Iran was in a weak and fragile strategic position. And when the United States withdrew in late 2011, the extent of the strategic change that occurred in the region became apparent. The arc of Iranian influence stretched from western Afghanistan to the Mediterranean coast, with what seemed like an American acknowledgment and regional surrender that Iran had won the round in Iraq, after bringing its allies to power and turning it into a follower rather than a stubborn adversary. In this context, the "Arab Spring" represented an important opportunity to restore balance, as Syria became a new arena for Saudi-Iranian-Turkish competition after Iraq had dominated this role. However, the US military presence continued to limit the ability of these players to exert larger roles. With the US withdrawal, the confrontation between Saudi Arabia and Iran became open throughout the fertile crescent, with Turkey not far from it.

In its efforts to strengthen its grip in Iraq after the departure of the Americans and in defense of its positions that began to shake in Syria, Iran and its allies in Iraq adopted policies of marginalization and absolute exclusion towards Sunni forces and components. They capitalized on the remnants of Al-Qaeda, which the Americans had succeeded in defeating with the help of the Awakening Councils in Iraq between 2007-2009, in the sectarian polarization resulting from Iranian policies that supported the practices of al-Maliki and al-Assad to reshape themselves. This led to the emergence of the so-called Islamic State in Iraq and Syria, which began to be known by the abbreviation ISIS (or Daesh) in April 2013.

قائمة المصادر:

1. ابعاد العنف الطائفي في الساحل السوري، تقييم حالة، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، يناير 2014.
2. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: محمد بدر الحسيني، مج 10، (بيروت: دار المعارف، 2002).
3. آمال محمد ياسين، المواقف الاقليمية والدولية وأثرها في الازمة السورية، سلسلة دراسات، (عمان: مركز الرأي للدراسات)، ايار 2012.
4. جورج قرم، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس الى غزو العراق، ترجمة: د. محمد علي مقلد، (بيروت: دار الفارابي، 2006).
5. جيلبير اشقر، الانتفاضة العربية بين الثورة والثورة المضادة، في: مجموعة باحثين، اوضاع العالم 2013 حقائق القادة والاسباب الحقيقية للتوترات في العالم، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2013).
6. حانا ادان وجنان دانيال، ان نكون مواطنين في اسرائيل، (الناصرة: دار النهضة للطباعة والنشر، 2003).
7. د. حمزه السلامات، حقيقة الدور الأمريكي في ثورات الربيع العربي، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 19 نوفمبر 2014.
8. د. محمد الرميحي، خلط السياسي بالديني ووجوب تخليص المقدس من المدنس، مجلة المجلة، العدد 1576، تشرين الاول 2012.
9. د. ميشيل شيحة، اشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: جامعة دمشق)، المجلد 22، العدد 1، 2006.
10. عبدالإله بلقزيز، عوامل ساعدتْ على نجاح التغيير، مجلةالفرقان (الدار البيضاء: مركز الفرقان للنشر والتوزيع)، العدد 69، 2012.
11. علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق .. الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 390، آب 2011.
12. علي وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 282، اب 2002.
13. عمر البشير الترابي، الدولة المتأخرة حصاد بدايات مشوهة، مجلة المجلة، (لندن: المؤسسة السعودية للابحاث والتسويق)، العدد 1585، يوليو 2013.
14. غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط، (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة)، العدد 11، يوليو 2014.
15. فاطمة الصمادي، النووي الايراني: الاتفاق الجيد يشعل صراعاً داخلياً، سلسلة تقييم حالة، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، اغسطس 2015.
16. كريم مروة واخرون، ازمة النظام العربي واشكاليات النهضة، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2007).
17. لينا الخطيب، هل كان الشرق الاوسط افضل حالاً في ظل الديكتاتوريات؟، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 31 اذار 2015.
18. مارينا اوتاوي، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية، شرح السياسات، (واشنطن: ؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، العدد 60، ايار 2008.
19. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004).

20. مجموعة الازمات الدولية، أكراد سورية: صراع داخل الصراع، تقرير الشرق الأوسط، (بروكسل: مجموعة الازمات الدولية)، العدد 136، كانون الثاني 2013.
21. محمد عابد الجابري، مسألة الهوية (العروبة والاسلام والغرب)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).
22. مركز الامارات للدراسات والبحوث، العولمة واثرها على المجتمع والدولة، سلسلة دراسات عالمية، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث)، 2002.
23. مروان المعشّر، ثلاث صفارات انذار لم يسمعها احد، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 25 شباط 2015.
24. مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحوّلات النظام الإقليمي في المشرق العربي، مجلة سياسات عربية (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، ع 12، كانون الثاني 2015.
25. مهند عبد رشيد، الدور العراقي في البيئة الاقليمية الكوابح والفرص، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2012).
26. نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد 48، 2011.
27. نيروز ساتيك – خالد وليد محمود، الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، سلسلة تحليل السياسات، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، سبتمبر 2013.
28. وجيه كوثراني، ازمة الدولة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 390، آب 2011.
29. يوسف الديني، من مهد المخابرات الى لحد تقويض الدول (داعش) .. الخلافة السوداء، مجلة المجلة، (لندن: الشركة السعودية للابحاث والتسويق)، العدد 1598، اغسطس 2014.

Source list:

1. Dimensions of Sectarian Violence in the Syrian Coast, Case Evaluation, (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies), January 2014.
2. Ibn Manzoor, Lisan al-Arab, investigation: Muhammad Badr al-Husayni, volume 10, (Beirut: Dar al-Maarif, 2002).
3. Amal Muhammad Yassin, Regional and International Positions and Their Impact on the Syrian Crisis, Studies Series, (Amman: Al Rai Center for Studies), May 2012.
4. George Corm, The Explosion of the Arab East, from the Nationalization of the Suez Canal to the Invasion of Iraq, translated by: Dr. Muhammad Ali Muqalled, (Beirut: Dar Al-Farabi, 2006).
5. Gilbert Ashkar, The Arab Uprising Between Revolution and Counter-Revolution, in: A Group of Researchers, World Conditions 2013, Facts of Leaders and the Real Causes of Tensions in the World, (Beirut: Arab Thought Foundation, 2013).
6. Hana Adan and Janan Daniel, To Be Citizens in Israel (Nazareth: Dar Al-Nahda for Printing and Publishing, 2003).
7. d. Hamza Al Salamat, The Truth about the American Role in the Arab Spring Revolutions, Rawabet Center for Strategic and Political Studies, November 19, 2014.
8. d. Muhammad Al-Rumaihi, Mixing the Politician with the Religious and the Obligation of Ridding the Sacred from the Defiled, Majalla Magazine, Issue 1576, October 2012.
9. d. Michel Shiha, The Problematic of the Contemporary Arab-Qatari State, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, (Damascus: Damascus University), Volume 22, Number 1, 2006.

10. Abd al-Ilah Belkiziz, Factors that contributed to the success of change, Al-Furqan Magazine (Casablanca: Al-Furqan Center for Publishing and Distribution), No. 69, 2012.
11. Ali Abbas Murad, The Problematic of Identity in Iraq... Origins and Solutions, The Arab Future Journal, (Beirut: Center for Arab Unity Studies), Issue 390, August 2011.
12. Ali Watfa, The Problem of Identity and Belonging in Contemporary Arab Societies, The Arab Future Journal, (Beirut: Center for Arab Unity Studies), Issue 282, August 2002.
13. Omar al-Bashir al-Turabi, The Late State Harvesting Distorted Beginnings, Majalla Magazine, (London: Saudi Foundation for Research and Marketing), Issue 1585, July 2013.
14. Gregory Goss, Beyond Sectarianism: The New Cold War in the Middle East, (Doha: Brookings Doha Center), Issue 11, July 2014.
15. Fatima Al-Smadi, The Iranian Nuclear: The Good Deal Sparks Internal Conflict, Case Assessment Series, (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies), August 2015.
16. Karim Marwa and others, The Crisis of the Arab Regime and the Problems of the Renaissance, (Beirut: The Arab Expansion Foundation, 2007).
17. Lina Al-Khatib, Was the Middle East better off under dictatorships?, Carnegie Middle East Center, March 31, 2015.
18. Marina Ottawi, Supporting Democracy in the Middle East: Restoring Credibility, Explaining Policies, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace), No. 60, May 2008.
19. The Arabic Language Academy, Al-Mu'jam Al-Waseet, 4th edition (Egypt: Al-Shorouk International Library, 2004).
20. International Crisis Group, Syrian Kurds: Conflict Within Conflict, Middle East Report, (Brussels: International Crisis Group), Issue 136, January 2013.
21. Muhammad Abed Al-Jabri, The Question of Identity (Arabism, Islam and the West), (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1995).
22. The Emirates Center for Studies and Research, Globalization and its impact on society and the state, a series of international studies, (Abu Dhabi: Emirates Center for Studies and Research), 2002.
23. Marwan Muasher, Three Sirens No One Heard, Carnegie Middle East Center, February 25, 2015.
24. Marwan Kabalan, The Rise of the Islamic State and the Transformations of the Regional Order in the Arab East, Seiyasat Arabiya Journal (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies), p. 12, January 2015.
25. Muhannad Abd Rashid, The Iraqi role in the regional environment, constraints and opportunities, an unpublished doctoral thesis, (Al-Nahrain University: College of Political Science, 2012).
26. Nagham Nazir Shukr, The Current Transformations in the Contemporary Arab System, Journal of International Studies, (University of Baghdad: Center for International Studies), Issue 48, 2011.
27. Newroz Satik - Khaled Walid Mahmoud, The Syrian Crisis: Reading the Positions of Neighboring Arab Countries, Policy Analysis Series, (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies), September 2013.
28. Wajih Kawtharani, The Crisis of the State in the Arab World, The Arab Future Magazine, (Beirut: Center for Arab Unity Studies), Issue 390, August 2011.
29. Yusef Al-Dini, From the Cradle of Intelligence to the End of Undermining States (ISIS) .. The Black Caliphate, Al Majalla Magazine, (London: Saudi Research and Marketing Company), Issue 1598, August 2014.